

Distr.: General
31 May 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية،
والبعثات الأخرى

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/73/352/Add.9) عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، الذي يتضمن الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بمبلغ (صاف) قدره ٧٠٠ ٨٥١ ٥٧ دولار للفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩.

ثانيا - الخلفية والولاية

٢ - أذن مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٥ من قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨) الذي اتخذته في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، للأمين العام بإنشاء ونشر فريق طلائعي، لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما، لبدء رصد



ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق) الذي يحدد، في جملة أمور، أحكام اتفاق الحديدة.

٣ - وفي وقت لاحق، وبموجب الفقرة ١ من قراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩) الذي اتخذته في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قرر مجلس الأمن إنشاء البعثة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم، لفترة أولية مدتها ستة أشهر. والبعثة مكلفة، في جملة أمور، بقيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، التي أنشئت للإشراف على تنفيذ اتفاق الحديدة، وعلى رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار على نطاق المحافظة وإعادة نشر القوات على أساس متبادل (القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، الفقرة ٢). وقد وافق المجلس على مقترحات الأمين العام بشأن تكوين البعثة وجوانب عملياتها، ومن ضمنها أن يرأس البعثة رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار الذي سيُعيَّن برتبة أمين عام مساعد، وأن تشمل عددا من مراقبي الأمم المتحدة في حدود ٧٥ مراقبا وموظفين آخرين على النحو المطلوب من أجل تمكين البعثة من أداء مهامها (المرجع نفسه، الفقرة ٣). وعلاوة على ذلك، شدد مجلس الأمن على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في اليمن في سبيل منع ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد المتاحة (المرجع نفسه، الفقرة ٤).

٤ - ويرد في الفقرات ٢١ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام وصف لافتراضات تخطيط البعثة، التي تنطوي على إنشاء قدرات للاتصال والتنسيق على المستوى الميداني تتألف من مراقبين وموظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة (A/73/352/Add.9، الفقرة ٢٨)؛ ومنح التراخيص اللازمة لنشر الموظفين والموارد ونقلهم واستخدامهم من جانب السلطات المختصة (المرجع نفسه، الفقرة ٣١)؛ وعدم استئناف العمليات القتالية الكبرى بين الطرفين في محافظة الحديدة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢)؛ وتوفير الشكل المناسب والأمن من البنى التحتية والأصول والرعاية الطبية والقدرة على إجلاء المصابين (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٣ و ٣٥).

ثالثا - الاحتياجات من الموارد

٥ - حددت الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة خلال الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في مبلغ (صاف) قدره ٧٠٠ ٨٥١ ٥٧ دولار يشمل نفقات تقديرية بمبلغ ٦٠٠ ١٧١ دولار في عام ٢٠١٨، لم تخصص لها اعتمادات في عام ٢٠١٨، ويغطي الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩ بمبلغ (صاف) قدره ١٠٠ ٦٨٠ ٥٧ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٨).

٦ - ويُلخّص الجدول ١ بتقرير الأمين العام العملية التي أفضت إلى صياغة مقترح الميزانية الحالية، وهو يقدم معلومات عن التمويل المقدم حتى الآن بموجب أذون الدخول في التزامات بمبلغ إجمالي قدره ٨٠٠ ٢٤٠ ٣١ دولار يشمل ما يلي: (أ) مبلغ ٢,٧ مليون دولار للفترة من ٢١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في إطار الإذن الدخول في التزامات المخول للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٤ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ (ب) ومبلغ ٢,٧ مليون دولار للفترة من ١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بموجب نفس الإذن الممنوح للأمين العام؛ (ج) ومبلغ ٨,٢ مليون دولار أذنت به اللجنة الاستشارية بموجب أحكام القرار نفسه للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩؛ (د) ومبلغ ٨٠٠ ٦٤٠ ١٧ دولار وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٢٧٩، بقاء للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/

يونيه ٢٠١٩. وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة بمعلومات تبين أنّ النفقات المقدرة قد وصلت ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٩ إلى مبلغ ٥٠٠ ٦٥١ ٢١ دولار.

٧ - وفيما يتعلق بالتمويل وفق الإذن بالدخول في التزامات الممنوح إلى الأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنّ المبلغ الإجمالي وقدره ٥,٤ ملايين دولار قد مُنح لتغطية أنشطة الفريق الطلائعي المنشأ عملاً بأحكام القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) (انظر الفقرة ٢ أعلاه) لفترة أولية مدتها ٣٠ يوماً، وهو ما من شأنه أن يتيح وصل نهاية عام ٢٠١٨ ببدائية عام ٢٠١٩. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنّ الأمانة العامة أفادت بأنّه قد تم، في ضوء الظروف العاجلة، تخصيص سلطة التزام بمبلغ ٢,٧ مليون دولار من مجموع الإذن الممنوح للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٨ ملايين دولار وذلك من أجل تغطية النفقات غير المتوقعة والاستثنائية لعام ٢٠١٨، وكذلك تخصيص مبلغ مماثل قدره ٢,٧ مليون دولار من الاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩، وبأنّ هذا الفصل إلى المبلغين كان مسألة عملية ارتأى الأمين العام اتّباعها. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة أيضاً بأن الجزء غير المستخدم من سلطة الالتزام لعام ٢٠١٨، وقدره ٤٠٠ ٥٢٨ ٢ دولار، قد تم ترحيله لاحقاً لاستخدامه في عام ٢٠١٩، وذلك لأنّ التكاليف القاضي بنشر الفريق الطلائعي قد استمر في عام ٢٠١٩ رغم كونه يندرج ضمن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتُذكر اللجنة الاستشارية بأنّ الجمعية العامة كانت قد أذنت، في قرارها ٢٦٤/٧٢، للأمين العام بأن يدخل في التزامات لا يتجاوز مجموعها ٨ ملايين دولار في أي سنة واحدة من فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بعد أن يشهد الأمين العام بأنّها تتعلق بصون السلام والأمن، ومن دون الحصول على موافقة اللجنة. وتعرب اللجنة عن قلقها لأنّ الاقتراح الداعي إلى ترحيل جزء غير مستخدم من المبلغ المأذون باستخدامه في عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ لا يتماشى مع أحكام هذا القرار. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يراعي الحدود والأحكام التي ضبطنها الجمعية فيما يتعلق بالمبالغ التي يخصصها الأمين العام للنفقات غير المنظورة والاستثنائية من دون الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة و/أو الجمعية العامة (انظر أيضاً A/69/661، الفقرة ١٥).

٨ - وفيما يتعلق بالاحتياجات التقديرية لعام ٢٠١٩، ستُغطي الموارد المقترحة تكاليف ٧٥ مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة؛ وتكاليف الموظفين المدنيين، بما في ذلك التكاليف التقديرية للوظائف المؤقتة التي أنشئت خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، والتكاليف المتعلقة بإنشاء ١٣٨ وظيفة مدنية مقترحة وبخمسة أفراد مقدّمين من الحكومات للنصف الثاني من عام ٢٠١٩؛ وكذلك التكاليف التشغيلية (A/73/352/Add.9، الفقرة ٤٤).

١ - المراقبون والموظفون المدنيون

٩ - يقترح الأمين العام أن يتم تدريجياً في عام ٢٠١٩ نشر حوالي ٧٥ مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة، وذلك على النحو الذي أقره مجلس الأمن في القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩). ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء ١٣٨ وظيفة مدنية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٥ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٢٠ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٦٥ موظفاً من الرتبة

(الحلينة)، منها ٤٥ وظيفة للعنصر الفني و ٢٢ وظيفة لعنصر الأمن و ٧١ وظيفة لعنصر دعم البعثة (A/73/352/Add.9، الفقرتان ٤٤ و ٤٥).

١٠ - وكما لحظت عامة، ترى اللجنة الاستشارية أنه من الصعب، خلال المرحلة الأولى من نشر أي بعثة من البعثات، خاصة إذا كانت تعمل في ظروف معقدة ومتغيرة، إجراء تقييم كامل لما إذا كانت المقترحات بشأن مستويات الوظائف وتوزيعها وهيكلها تتيح تنفيذ الولاية بفعالية (انظر أيضا A/73/498/Add.6، الفقرة ١٦). لذلك، تعترم اللجنة معاودة تقييم الاحتياجات من الموارد الخاصة بالموظفين وذلك ضمن سياق تقارير الميزانية المقبلية.

١١ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن أنشطة البعثة الصادر بها تكليف مؤرعة على أربعة مواقع هي: الحديدية وصنعاء والأردن وجيبوتي (A/73/352/Add.9، الفقرة ٢٩). وقد زوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات تُبين أنّ أكبر عنصر من عناصر التوظيف سيكون مقرّه في اليمن من أجل الاضطلاع بمهام فنية وتشغيلية ومهام اتصال، حيث ستكون هناك ١١٩ وظيفة في الحديدية و ٦ وظائف في صنعاء. وستتمركز الوظائف الـ ١٣ المتبقية في كل من عمّان (٩ وظائف) من أجل تقديم خدمات الدعم داخل هيكل دعم البعثة المدرج مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن (انظر الفقرة ١٤ أدناه)؛ وجيبوتي (وظيفتان) من أجل تنسيق العمليات الجوية المتعلقة بالإجلاء الطبي؛ ونيويورك (وظيفتان) من أجل توفير المساندة في مقر الأمم المتحدة (انظر الفقرة ١٣ أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها الأمين العام لتكيز الموظفين أقرب ما يمكن من منطقة عمليات البعثة، وهي تأمل في أن يستمر أخذ هذا العامل في الاعتبار عند صياغة طلبات الميزانية في المستقبل (انظر A/73/498/Add.8، الفقرة ١٦).

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنّ الاحتياجات الحالية من الوظائف الوطنية الـ ٦٩ تعكس زيادة بمقدار ٣٣ وظيفة من وظائف الموظفين الوطنيين، مقارنةً بالوظائف المقترحة من هذه الفئة الواردة ضمن طلب التمويل السابق وعددها ٣٦ وظيفة (انظر A/73/498/Add.8، الفقرة ١٥). وأبلغت اللجنة أيضا بأنّ المستوى المقترح من الوظائف الوطنية يُعتبر مناسباً بالنسبة للمرحلة الحالية من دورة حياة البعثة، إلا أنّ الأمر قد يتطلب، حسب الاقتضاء ومع تطوّر البعثة، مواصلة إضفاء الطابع الوطني على فئات الوظائف. وتقرّر اللجنة الاستشارية بزيادة الاستعانة بالموظفين الوطنيين، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٤ من الجزء الرابع من قرارها ٢٧٩/٧٣، وحثّ الأمين العام على أن يواصل، ضمن سياق مشاريع الميزانيات المقبلة، تعزيز قوام البعثة من الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء (انظر A/73/498/Add.8، الفقرة ١٦).

١٣ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين للدعم في مقر الأمم المتحدة: وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ووظيفة لموظف معاون للموارد البشرية (ف-٢) في إدارة الدعم التشغيلي. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه على الرغم من بذل كل جهد ممكن لاستيعاب الدعم الفني والتشغيلي اللازم في حدود الموارد الموجودة، فإنه لا يمكن استيعاب الزيادة الكبيرة في عبء العمل. وسيطلب نطاق وحجم مسؤوليات وظيفة موظف الشؤون السياسية إيجاد قدرة مخصصة، وستتيسر وظيفة موظف الموارد البشرية المعاون نشر أفراد البعثة. وتوافق اللجنة الاستشارية على إنشاء الوظيفتين المقترحتين لموظف الشؤون السياسية (ف-٤) والموظف المعاون للموارد البشرية (ف-٢)، بالنظر إلى زيادة عبء العمل الناشئة أثناء فترة بدء تشغيل البعثة. وبما أن عبء العمل ذي الصلة اللازم للدعم قد يتغير مع نشر البعثة، لا سيما في ما يتعلق بالتوظيف، تحث اللجنة الأمين العام على

مواصلة دراسة استخدام قدرات المقر الحالية، بما في ذلك الدعم الحالي المسانِد لمكتب المبعوث الخاص إلى اليمن، وتوقع أن ينعكس هذا الأمر في مقترحات التوظيف الواردة في مشروع الميزانية المقبل.

دعم البعثة

١٤ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن البعثة، وفقاً للفقرة ٤ من القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) التي تشدد على أهمية التعاون بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في اليمن، تعمل بشكل وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. وعلى وجه الخصوص، يشير التقرير إلى أن مكتب المبعوث الخاص إلى اليمن قدم دعماً حاسماً خلال الأعمال الأولية للبعثة وسيظل كذلك، وإلى أن البعثة ستواصل الاعتماد إلى حد كبير على عنصر دعم البعثة التابع للمكتب، المعزّز حسب الضرورة (انظر A/73/352/Add.9، الفقرة ١٠).

١٥ - وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الأمين العام يقترح هيكلًا متكاملًا لدعم البعثة لكلتا البعثتين. وسيتولى شاغل وظيفة رئيس دعم البعثة المقترحة برتبة مد-١، التي ستمولها البعثة، إدارة وتنسيق كلاً من قدرات الدعم المتزايدة اللازمة للبعثة، مثل ما يتعلق بالعمليات الجوية والمشتريات والهندسة، وكذلك احتياجات مكتب المبعوث الخاص المستمرة من الدعم. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الوظيفة الحالية لرئيس دعم البعثة (ف-٥) في المكتب سيُنظر فيها في سياق مقترح الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠ لذلك المكتب.

١٦ - وترحب اللجنة الاستشارية بإنشاء هيكل متكامل لدعم البعثة مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وهي واثقة من أن الأمين العام سيرصد هذا الهيكل، بهدف تحقيق أقصى قدر من تحقيق وفورات الحجم وتقليل احتمالات الازدواجية. وتعزم اللجنة إبقاء هيكل دعم البعثة المتكامل قيد الاستعراض، بما في ذلك ما يتعلق بالوظيفة الحالية لرئيس دعم البعثة (ف-٥)، في سياق تقاريرها عن مشاريع الميزانية المقبلة لكلتا البعثتين.

معدلات الشواغر وحالة النشر

١٧ - تشير المعلومات المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات المقترحة تعكس تطبيق عامل تأخير نشر بنسبة ٥٠ في المائة لمراقبي الأمم المتحدة ومعدل شواغر قدره ٥٠ في المائة للوظائف الدولية والوطنية على السواء. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه تم نشر ١٤ مراقباً في البعثة، حتى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، على أن تتأكد تواريخ عمليات النشر الأخرى في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر ٢٤ موظفاً مدنياً حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٩ (استقدم ٨ منهم واثتدب ١٦ لأداء مهام مؤقتة). وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه من بين الوظائف الـ ١٠٥ المقترحة أصلاً للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان شاغلو الوظائف الـ ١٧ قيد الاستقدام أو كانوا في حالة سفر، وما زال يتعين الإعلان عن ٥٣ وظيفة. وقد تأثرت وتيرة استقدام الموظفين بسبب التأخيرات والصعوبات الكبيرة المصادفة في الحصول على التأشيرات، وفي اجتذاب الموظفين العاملين للإفراج عنهم لتأدية مهام قصيرة الأجل ريثما يتم الانتهاء من عمليات الاستقدام لشغل الوظائف المعتمدة.

١٨ - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً ببطء وتيرة النشر حتى الآن والتحديات المستمرة التي تؤثر في عملية استقدام الموظفين (انظر أيضاً A/73/498/Add.8، الفقرة ١٣). وإذ تشير اللجنة إلى طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤ من الجزء الرابع من قرارها ٢٧٩/٧٣ بء، فإنها تحث الأمين العام

على بذل كل جهد ممكن لتعجيل بعمليات النشر والاستقدام لشغل الوظائف الشاغرة، بطرق منها أنشطة التوظيف المكثفة.

١٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بما ورد في ملاحظاتها أعلاه، بالموافقة على احتياجات الأمين العام من الموظفين.

٢ - التكاليف التشغيلية

٢٠ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة للتكاليف التشغيلية لعام ٢٠١٩ ما قدره ٥٠ ٨١٠ ٧٠٠ دولار، وتشمل موارد للسفر في مهام رسمية (٩٠٠ ١ ٥٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ والمرافق والبنى التحتية (١٤ ٢٠٦ ٧٠٠ دولار)، بما في ذلك استئجار وتجديد المباني وسفينة بحرية لإيواء أفراد البعثة مؤقتاً في الحديدة؛ والنقل البري (٦ ٠٩٢ ٦٠٠ دولار)، بما في ذلك شراء ٣٥ مركبة مصفحة وصيانتها؛ والعمليات الجوية (١٦ ٣١٧ ٩٠٠ دولار)، بما في ذلك استئجار طائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرة مروحية واحدة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢ ٩١٦ ٠٠٠ دولار) لاقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والخدمات الطبية (٦ ٧٠٥ ٠٠٠ دولار)، وذلك في المقام الأول للاستعانة بمتعاقد خاص لتوفير الخدمات الطبية لموظفي البعثة في الحديدة؛ وللوزم والخدمات والمعدات الأخرى (٣ ٠٢١ ٦٠٠ دولار)، بما في ذلك رسوم الشحن والتكاليف ذات الصلة.

٢١ - وفي ما يخص المرافق والبنى التحتية، يشير تقرير الأمين العام إلى أن جميع أفراد البعثة المتمركزين في الحديدة يقيمون حالياً في سفينة بحرية ترفع علم الأمم المتحدة وهي راسية في ميناء الحديدة. ويُتوقع أن تكون السفينة بمثابة مكتب للبعثة ومكان للإيواء حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وذلك لإتاحة الوقت الكافي للانتهاء من تجهيز المكاتب وأماكن الإقامة البديلة التي تستوفي المعايير الأمنية المطلوبة (انظر A/73/352/Add.9، الفقرة ٣٤). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الاحتياجات الشهرية من الموارد لاستئجار السفينة، التي كانت قد قُدرت في البداية بنحو ٢,٣ مليون دولار وحُضت في ما بعد إلى ١,٧ مليون دولار، أصبحت الآن أقل من ذلك بكثير، حيث تصل التكلفة الشهرية المتعاقد عليها لاستئجار السفينة إلى ٨١٠ ٠٠٠ دولار، وتصل تكاليف التعبئة والتسريح لمرة واحدة إلى ٨٠ ٠٠٠ دولار.

٢٢ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات شاملة عن التكاليف والخطط والجدول الزمني لتفعيل الخيارات المتاحة للإقامة فوق اليابسة، لكنها لم تتلق هذه المعلومات. إلا أن اللجنة أُبلغت بأنه على الرغم من بحث خيارات أخرى بالكامل، فإن البعثة تعتبر أن الحل الوسط الأكثر فاعلية لحيز مشترك للمكاتب والسكن يكمن في استئجار مجمعين وتجديدهما. وقد تم توقيع عقد الإيجار للمجمع الأول، القادر على استيعاب عدد يصل إلى ٦٤ شخصاً، وكانت أشغال تجديده جارية، ومن المتوقع أن تنتهي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. والمفاوضات بشأن استئجار مجمع ثانٍ قادر على تلبية ما تبقى من الاحتياجات المتعلقة بالمعيشة والمكاتب، بما في ذلك العيادة، جارية ويُقدَّر أن تنتهي أشغال التجديد اللازمة فيه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٢٣ - وتحت اللجنة الاستشارية الأمين العام على ضمان أن تُستكمل بأسرع ما يمكن جميع الترتيبات اللازمة وأشغال التجديد المتعلقة محل الإقامة فوق اليايسة المبيّن، في حدود الموارد المعتمدة والجدول الزمني المقدرة. واللجنة على ثقة بأن معلومات محدّثة عن خطط الإقامة فوق اليايسة المقبلة ستُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأمين العام.

٢٤ - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري يمكن له أن يستفيد من الخدمات التي تقدمها البعثة، مثل الإقامة والنقل الجوي، حيثما تسمح قدرة البعثة بذلك (انظر A/73/352/Add.9، الفقرة ١٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه بالنسبة لرحلات البعثة بين عمان وصنعاء، سيُخصم رسمٌ "عن كل مقعد" من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تستخدم تلك الخدمة. وبالمثل، ستُتقاسم التكلفة التي تتكبدها كيانات الأمم المتحدة التي تستخدم مرافق البعثة من خلال مذكرة تفاهم. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالترتيبات المقترحة وهي واثقة من أن الأمين العام سيواصل تقديم معلومات عن ترتيبات تقاسم التكاليف المعمول بها في سياق تقارير الميزانية المقبلة (انظر A/73/498/Add.8، الفقرة ٢٦). وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة الأمين العام على البحث عن فرص أخرى لتقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك.

٢٥ - وبالنظر إلى بطء وتيرة بدء تشغيل البعثة، كما يتضح من المستوى الفعلي لنفقات البعثة في الفترة ما بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٢ في المائة (بمقدار ٢٠٠ ١٦ ١ دولار) في الاحتياجات المقترحة تحت بند التكاليف التشغيلية. وتعزم اللجنة إعادة تقييم التكاليف التشغيلية في سياق تقارير الميزانية المقبلة، استناداً إلى الخبرة الفعلية للبعثة في الميدان.

رابعاً - التوصيات

٢٦ - ترد الإجراءات المقترحة التي يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في الفقرة ٤٨ من تقريره. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير، بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق بالاحتياجات من الموارد للبعثة لعام ٢٠١٩. وتوصي اللجنة الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لعام ٢٠١٩ التي تبلغ ٥٦ ٦٦٣ ٩٠٠ دولار (كقيمة صافية)؛

(ب) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، مبلغاً إضافياً قدره ٥٦ ٨٣٥ ٥٠٠ دولار (كقيمة صافية) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد احتساب النفقات المقدرة لعام ٢٠١٨ والبالغة ٦٠٠ ١٧١ دولار؛

(ج) أن تعتمد مبلغاً قدره ٥٩٠ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مناظر في إطار الباب ١، الإيرادات المتأتمية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.